

الشيك الإلكتروني

أ: كردي نبيلة
أستاذ مساعد جامعة-تبسة-

الملخص:

الشيك الإلكتروني إحدى وسائل الدفع الحديثة و يعتبر امتداد للشيك الورقي التقليدي مع بعض الخصوصية التي تحيط به نظرا للطبيعة الرقمية التي يمتاز بها. يسلم إلى عملاء البنوك بناء على حسابات مفتوحة فيها بحيث تعتمد هذه البنوك نظام المقاصة الإلكترونية في تسوية العمليات التي تتم باستخدام الشيكات الإلكترونية. عمل الفقه جاهدا بهدف الوصول إلى تعريف جامع مانع للشيك الإلكتروني يعبر عن طبيعته الخاصة. خصوصا أمام الفراغ التشريعي في القانون الجزائري سواء من حيث التعريف أو من حيث تنظيم الأحكام وهو ما يحيلنا في كل مرة على القواعد العامة لقانون الصرف فيما يتعلق منها بالأوراق التجارية.

الكلمات المفتاحية: الشيك الإلكتروني، الشيك الممغنط، التجارة الإلكترونية

Abstract

Electronic check is one of the modern payment methods that is considered an extension of the traditional paper check with some specialty that surround it because of its digital nature. It is delived to bank customers according to their bank accounts opened in banks that adopt the electronic clearing system in the settlement of transactions made electronic checks. Jurists tried so hard to reach the definition of Electronic check related to his electronic nature. Especially in front of the lack legislative in the Algerian law in terms of definition or in terms of the organization, which brings us every time the general rules of the commercial law.

Key words : E-check . E-commerce. Magnetized check

بعد غزو الانترنت لكافة مجالات الحياة اليومية وبروزها بشكل كبير في مجال التجارة الالكترونية أصبح لزاما على البنوك ملاحقة هذا التطور الهائل واستغلال خدمات الصيرفة الالكترونية وذلك بتوفير وسائل دفع الكترونية تكون ملائمة لطبيعة التجارة الالكترونية. وإذا كانت البنوك تسعى إلى ملاحقة التطور من جهة، فهي تسعى كذلك إلى خفض التكاليف والمصروفات التشغيلية مقابل تقديم أفضل الخدمات لعملائها من جهة أخرى وذلك في كل تعاملاتها سواء التي تجريها مع التجار أو مع الأشخاص العاديين، والوسيلة الوحيدة التي تضمن لها ذلك هي الشبكات الالكترونية. فقد أصبحت هذه الأخيرة تعالج الكترونيا باستخدام تقنيات متطورة بعد ان كانت تصدر في شكل دعامات ورقية تقليدية.

وتعد الشبكات الالكترونية أكثر الأوراق التجارية استخداما في مجال تقنية المعلومات والمعالجة الالكترونية، فهي أهم وسائل الدفع الالكتروني التي استحدثت لتتناسب مع الخصائص المميزة للتجارة الالكترونية، كونها تحقق عنصري الثقة والائتمان وهما أهم عناصر التجارة. حيث يؤدي استخدام الشبكات الالكترونية إلى ضمان حقوق الأطراف المتعاملين بها، وذلك باعتماد أسلوب عمل يجنبنا ما ينتج من إشكالات في ضمان الوفاء بالشبكات التقليدية، وأساليب النصب والاحتيال المرتبطة بها. بالإضافة إلى إمكانية القيام بعمليات شراء عبر شبكة الانترنت أكثر أمانا من تلك التي تتم باستخدام بطاقات الائتمان.

وتعتبر فرنسا أول الدول التي كانت سباقة إلى إصدار الشبكات الالكترونية، وتلتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأخيرة قامت بإصدار الشبكات الالكترونية لحل مشكلة الخزينة التي تصدر 400 مليون شيك ورقي لدفع مصاريف الإدارة الفدرالية والنفقات الاجتماعية. وقد أصدرت الحكومة الأمريكية أول شيك الكتروني لسداد دعمها لعقد بلغ 22 ألف دولار أمريكي لصالح إحدى الشركات⁽¹⁾.

ورغم الانتشار العالمي الواسع لاستخدام الشبكات الالكترونية إلا انه ليس هناك إجماع فقهي او تشريعي حول ماهيته القانونية في القانون التجاري الجزائري، ورغم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وصناعة الصيرفة الحديثة، مازالت مشاركة الجزائر في مجال الثورة التكنولوجية فقها وتشريعا محدودة جدا وغير كافية وذلك لنقص مفهوم استخدام الانترنت في السوق الجزائرية.

فما هو الشيك الإلكتروني وما هي مزايا وعيوب التعامل به؟

تعريف الشيك الإلكتروني

المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف الشيك الإلكتروني على وجه الخصوص شأنه شأن سائر باقي الأوراق التجارية الإلكترونية، كما لم يخصصه بقواعد قانونية خاصة. ولعل السبب وراء ذلك هو حداثة الشيكات الإلكترونية كوسيلة دفع و عدم انتشار التعامل به على الصعيد المحلي عندما بدأ المشرع في وضع قوانين تتعلق بالمعاملات الإلكترونية، مما جعل المشرع يختار طريق التجربة العملية للأوراق التجارية الإلكترونية في ظل أحكام القواعد العامة و يتيح المجال للفقه في محاولة وضع تعريفات فقهية لها علما تكون مصيية.. ويرى بعض الفقهاء عدم الحاجة إلى وضع تعريف تشريعي للشيك، لأن العرف كفيل بتحديد الضوابط اللازمة لأداء الشيك لوظيفته وتبيان مقوماته وشروطه، كما أنه يواكب التطورات في المعاملات بعكس التعريف التشريعي الذي يتميز بالبطيء والجمود، مما يجعله لا يستجيب لمتغيرات مما يجعل الشيك لا يواكب التطور الحالي. كما أن تعريف الشيك بنص تشريعي يؤدي إلى حصر بياناته، وما ينتج عنها من آثار خصوصا مدى قوة هذه البيانات في الإلزام، وتبعاً حول أثرها في بقاء صفة الصك كشيك أو تحوله إلى ورقة من نوع آخر، في حين القواعد العرفية هي من المرونة مما يسهل تفسيرها بما فيه مطابقة لحاجات العمل، لذلك فهي أقدر من التشريع على تحديد ضوابط الشيك وتطويرها بما يتفق مع الحاجات العملية.

ويعتبر القانون 03-15 المتضمن الموافقة في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمن نصها " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل" ويتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية. حيث أشار إلى قبول كافة وسائل الدفع مهما كان الأسلوب التقني المستعمل وطبقا للأسلوب الإلكتروني هو أحد أساليب الدفع

وبعد ذلك وبصدور الأمر 05-06 المؤرخ بتاريخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب وفي المادة الثالثة استعمل صراحة مصطلح " وسائل الدفع الإلكتروني" حيث اعتبرها المشرع من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب.

وبذلك انتقل المشرع من مصطلح مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل الوارد في نص المادة 69 إلى مصطلح أكثر دقة المتمثل في وسائل الدفع الإلكتروني الوارد في النص 03 من الأمر المذكور .

بالإضافة إلى تبني فكرة الدفع بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة وذلك في نص المادة الثالثة من الأمر 03-97 المتعلق بغرفة المقاصة بقوله: " من مهام غرفة المقاصة التسهيل على المتعاملين عن طريق التخليص اليومي بينهم وأداء الأرصدة عن طريق جميع وسائل الدفع الورقية منها والالكترونية". حيث أشار المشرع في المادة الأولى صراحة إلى وسائل الدفع الالكترونية والتي يعتبر الشيك الإلكتروني منها. إذا فالمشرع تبني فكرة الدفع بالشيكات الالكترونية ضمنا و ليس صراحة من خلال نصوص المواد السابقة و على أساس عدم وجود تنظيم قانوني خاص بها، سيتم في هذه الدراسة الرجوع إلى نصوص الأوراق التجارية العادية في القانون التجاري الجزائري.

في هذه الحالة يكون الباب قد فتح أمام الاجتهادات الفقهية للوصول إلى تعريف للشيك الإلكتروني يتناسب مع طبيعته و آلية العمل به مع مراعاة أحكام القواعد العامة. ويعود سبب الإغفال التشريعي ربما إلى تأخر المجتمع الجزائري في تبني مفهوم التجارة الالكترونية وإدخاله حيز التطبيق ما ينتج عنه التأخر في استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة لتسوية المعاملات المالية.

ومن أهم التعريفات التي طرحت بشأن الشيك الإلكتروني: " الشيك الإلكتروني هو محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كل أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد. "(2)

وبالتالي يظهر لنا من خلال هذا التعريف أن الشيك الإلكتروني مكافئ للشيك الورقي من حيث مفهوم الدفع، إلا انه يقبل المعالجة الالكترونية سواء كليا أو جزئيا، والمقصود بالمعالجة الالكترونية هو تناول المعلومات في شكل الكتروني عن طريق الحواسيب أو أجهزة مشابهة. فالمعالجة الالكترونية ليست معالجة يدوية أو حرارية أو ميكانيكية بل هي بكل بساطة عبارة عن معالجة بواسطة أجهزة الكترونية مثل الحاسوب لأنه مكون من عدة أجهزة تعمل كلها بواسطة شرائح الكترونية وهذه الشرائح هي المتحكم في كل عمليات المعالجة.

فحين يوثق المشتري الشيك ويرسله الكترونيا إلى المستفيد الذي يرسله بدوره إلى البنك الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت ليقوم بتحويل قيمة من حساب المشتري إلى حساب المستفيد نكون أمام المعالجة الالكترونية الكلية. أما إذا تقدم المستفيد شخصا من البنك لتقديم الشيك للوفاء، حيث يحمل الشيك

في هذه الحالة شريطا ممغنا يتم تمريره عبر جهاز قارئ تمهيدا لتحويله إلى نظام المقاصة الالكترونية قبل صرفه.

كما يمكن تعريفه بأنه: " وثيقة رقمية محررة وفق أوضاع شكلية نص عليها القانون، تتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه البنك بأن يدفع لشخص ثالث المستفيد أو لأمر هذا الشخص بناء على رغبة الساحب مبلغا من النقود لدى الاطلاع. " (3)

يلاحظ على هذا التعريف انه عرف الشيك وفقا لطبيعته الالكترونية وحصر حالات إصداره في حالتين إما لمصلحة المستفيد أو لمصلحة شخص آخر على عكس الشيكات التقليدية التي يمكن تحريرها أيضا لمصلحة حامل أو للساحب نفسه بالإضافة إلى المستفيد أو لمصلحة شخص آخر.

كما تم تعريفه بأنه: " محرر رقمي معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي وفق آليات محددة يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه ويكون مصرفا بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك وهو المستفيد أو حتى لمصلحة الساحب نفسه مبلغا معيناً من النقود بمجرد الاطلاع. " (4)

الملاحظ على هذا التعريف انه وسع حالات إصدار الشيك بالنظر إلى التعريف الذي سبقه ليشملها كلها وفق ما نص عليه المشرع الجزائري.

كما يمكن تعريفه بأنه: " المكافئ الالكتروني للشيك الورقي، فهو عبارة عن رسالة الكترونية موقعة توقيع الكتروني يرسلها مصدر الشيك إلى المستفيد ليتم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق بنك يعمل عبر الانترنت والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادة إلى الحامل الكترونيا ليتأكد بأنه تم صرف الشيك وتحولت قيمته إلى حسابه. " (5)

هذا التعريف مقبول ظاهريا فقط، حيث اعتمد صاحبه على آلية عمل الشيك الالكتروني بشكل عام دون التطرق إلى أي تفاصيل، فقد أسس تعريفه على المعالجة الالكترونية الكلية مهملا المعالجة الالكترونية الجزئية، وبالتالي أهمل جزءا كبيرا من الشيك الالكتروني.

وعرف البعض الآخر الشيك الالكتروني على أنه: " الانعكاس لذات ورقة الشيك والتي تتم عبر نظام تقني آمن، والمتضمنة أدنى معايير الحماية والأمان من خلال استخدام التوقيع الرقمي القائم على التشفير. " (6)

لم يتم تعريف الشيك هنا بجوهره وإنما تم تعريفه استنادا الى الآلية التي تتم تبعا لها إصداره وتوقيعه لضمان أدنى معايير الحماية والأمان.

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف الشيك الإلكتروني بأنه: " محرر يقبل المعالجة الالكترونية سواء الكلية أو الجزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه الذي يكون دائما بنكا بدفع مبلغ معين لفائدة شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل أو الساحب نفسه أو شخص آخر لدى الاطلاع ".

حيث احتوى هذا التعريف على جميع العناصر المهمة في الشيك الإلكتروني، عنصر المعالجة الالكترونية الكلية والجزئية، عنصر الأطراف الثلاثة الساحب والمسحوب عليه والمستفيد أو الحامل، عنصر الأمر بدفع مبلغ معين، وتاريخ الوفاء.

وتتعدد الأمثلة على الشيكات الالكترونية المستخدمة في عملية التسوية للمشتريات التي تتم عبر الانترنت ومن بينها نذكر⁽⁷⁾

نت شيك NetCheque: لقد تم تطوير نظام الشيك الإلكتروني NetCheque من قبل معهد تعليم العلوم بجامعة كارولينا الجنوبية سنة 1995 ، ويشترط هذا النظام أن يكون لكل من البائع والمشتري حسابا خاصا بـ NetCheque، ويصبح الدفع بواسطة هذه الشيكات ممكنا من خلال تحميل برنامج خاص بالزبون على الحاسب الآلي، هذا الملف يلعب دور دفتر للشيكات ويسمح للزبون أن يقوم بإرسال شيك إلكتروني مشفر إلى التاجر، هذا التاجر يكون أمامه خيارين:

- إما الحصول على قيمة الشيك نقدا من البنك.
 - أو استخدام هذا الشيك في تسوية صفقة يبرمها مع مورد ما.
- يتدخل في نظام الدفع بواسطة شيكات NetCheque شبكة محاسبية خاصة تتولى عملية التأكد من صحة الشيكات، وإعطاء الموافقة عليها، عندها يصبح من الممكن أن يقوم التاجر بتوريد بضاعته.
- Echeck:** يسمح Echeck بانتقال نظام الدفع بواسطة الشيك من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي، وقد كان هذا النوع من الشيكات الالكترونية موضعاً للتجريب من قبل وزارة المالية الأمريكية خلال سنة 2000 ، يحتوي Echeck على نفس البيانات الظاهرة على الشيك الورقي ويندرج تحت نفس الإطار التشريعي لها، كما أنه يعمل بنفس طريقة عمل الشيكات العادية فيما عدى أن انتقاله يتم عبر الطريق الإلكتروني. إن شبكات Echeck تسمح بإنجاز الصفقات البنكية آليا من قبل البنك مما يحد من الخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيال، كما يعد النظام مؤمنا بطريقة جيدة، ويرجع الفضل إلى 1 استخدام التوقيعات والشهادات الرقمية.

أنواع الشيك الالكتروني

وتقوم فكرة عمل الشيك الالكتروني بشكل مبسط على:
الشيك الالكتروني المباشر على الانترنت
في هذه الحالة تتم كافة عناصر العملية عن طريق الانترنت ويمكن
التمييز بين حالتين:

حالة تمام العملية دون تدخل وسيط:

في هذه الحالة يقوم الساحب بتحرير شيك الكتروني من خلال نموذج موجود على جهاز الكمبيوتر الخاص به لإتمام العملية الشرائية التي قام بإجرائها أو دفع دين أو غير ذلك. حيث يقوم بملاً البيانات المطلوبة على الشيك ويقوم بتوقيعه توقيعاً الكترونياً خاصاً به. ثم يقوم بإرساله عن طريق البريد الالكتروني إلى المستفيد الذي يستلمه ثم يقوم بتطهيره عن طريق بريد الكتروني إلى البنك المسحوب عليه بعد توقيعه الكترونياً، والذي يقوم بدوره بالتأكد من وجود الرصيد و يقوم بتحويل المبلغ الوارد في الشيك من حساب الساحب إلى حساب المستفيد.

حالة تدخل الوسيط لإتمام العملية:

عند قيام الساحب هنا بتحرير شيك الكتروني بمناسبة عملية شراء إلكترونية، يقوم بإرسال الشيك الالكتروني إلى وسيط حيث يحضره لمصلحة هذا الأخير. حيث يقوم الوسيط في هذه الحالة بالتحقق من صحة المعلومات البنكية وبالخصوص التحقق من وجود رصيد لدى الساحب الذي هو نفسه المشتري من عدمه. حيث يعمل الوسيط هنا عن طريق الانترنت ويقوم بإرسال إشعار إلى البائع والمشتري بالنتيجة التي ظهرت بعد التحقق من المعلومات البنكية.

و في حالة وجود رصيد يحضر موقع وسيط الدفع بالشيكات شيك الكتروني نيابة عن المشتري ويودعه في حساب البائع مباشرة. حيث يقوم هذا الأخير بدفع عمولات متفق عليها مسبقاً إلى الوسيط لقاء خدماته في نهاية كل شهر. وتتدرج خدمات الوسيط في هذه الحالة ضمن مجال الخدمات العادية و التي يتم فيها التحقق من الرصيد دون غيره من الأشياء الأخرى على عكس ما إذا كان الاتفاق بين البائع والوسيط يندرج ضمن مجال الخدمات الممتازة والتي يتم فيها التحقق من عدة معلومات أخرى إضافة إلى التحقق من الرصيد، مثل التحقق من تاريخ الساحب البنكي، سمعته في إصدار الشيكات لدى البنك، وعدم وجود شيكات مسروقة كما يتأكد من عدم وجود المشتري في حالة من حالات المنع من التصرف في حسابه البنكي. ونجد أن هذا الوسيط في غالب عمليات

الشراء التي يتدخل فيها لإتمامها قد فرض وجوده من قبل البائع، أي أن التعامل معه من عدمه ليس خياراً فلا تتم العملية إلا بتدخله.⁽⁸⁾

الشيك الالكتروني الممغنط

يتم في هذه الحالة إصدار شيكات بنكية بألوان مختلفة، يتم صنعها من ورق ممزوج مع مواد أخرى مثل البلاستيك، تحتوي أطراف هذه الشيكات على بلاستيك أسمك من باقي الشيك مغطى بورق. تتكون هذه الشيكات من وجهين وجه أمامي ووجه خلفي، يحمل الوجه الأمامي بيانات مرئية مطبوعة ويحتوي الوجه الخلفي على شريط ممغنط يتضمن بيانات غير مرئية مشفرة تقرأ بواسطة جهاز قارئ مخصص لذلك، يتم من خلاله التأكد من صحة وسلامة هذه الشيكات وعدم احتوائها على أي تزوير أو تعديل غير مصرح به، عن طريق المقارنة بين البيانات المرئية والبيانات غير المرئية. وفي هذا النوع من الشيكات يكون هناك دائماً رصيد قائم وموجود في حساب الساحب لدى المسحوب علي. وهذه الشيكات ثلاثة أنواع⁽⁹⁾

النوع الأول:

في هذا النوع يكون الحد الأقصى الذي يمكن سحبه بواسطة الشيك الالكتروني محدوداً ولا يمكن تجاوزه، وذلك بوضع مبلغ مدفوعاً مسبقاً ومجمد في حساب الساحب يغطي القيمة القصوى لعدد الشيكات التي يمنحها البنك، حيث يحتوي الرصيد على مبلغ يساوي عدد الشيكات مضروباً في القيمة القصوى لكل شيك، ولا يجوز للساحب تحرير شيك تتجاوز قيمته قيمة حساب الساحب.

النوع الثاني:

وهو الشيك الذي تحتوي بياناته المرئية وغير المرئية على بيان القيمة الثابتة للمبلغ المدفوع مسبقاً والمجمد في حساب الساحب إلى جانب البيانات الأخرى وهو بيان غير موجود في النوع الأول، حيث يمكن للمستفيد في هذه الحالة معرفة الحد الأقصى للمبلغ المودع في حساب الساحب.

النوع الثالث:

على عكس النوعين الأول والثاني أين تتلف الرقيقة الالكترونية للشيك بمجرد تمريره مرة واحدة في الجهاز القارئ فإن هذا النوع يمكن تمريره مرة أخرى في الجهاز القارئ لتظهيره وذلك حتى يتأكد المظهر إليه من وجود الرصيد الذي يتم تجميده لفائدته.

ومما سبق نجد أن هذا النوع من الشيكات يصدر بداية على دعامة ورقية يتم تمريرها على جهاز قارئ، فيتم بعدها التحول إلى العمل بالآلية الالكترونية وذلك من خلال تحول المعلومات الموجودة على الشريط

الممغنط إلى جهاز الكمبيوتر ليتم إجراء المقاصة الالكترونية فيما بعد. حيث تظهر عملية المعالجة الجزئية للبيانات بداية بتمرير الشيك في الجهاز القارئ الذي يعتبر جهازا الكترونيا يعتمد في عمله على الرقائق الالكترونية التي تقوم بقراءة المعلومات المشفرة الموجودة على الشريط الممغنط. كما تظهر المعالجة الالكترونية الجزئية أيضا عند إجراء المقاصة الالكترونية فيما بين البنوك والتي تعتمد على نقل الشيك الكترونيا بين البنوك باستخدام قنوات اتصال خاصة باستخدام الانترنت

مزايا ومخاطر التعامل بالشيكات الالكترونية

مزايا الشيكات الالكترونية

يحقق التعامل بالشيكات الالكترونية العديد من الايجابيات للأفراد والبنوك وحتى للتجارة الالكترونية وتتمثل أهم المزايا في:

1- حل مشكلة الشيكات المرتدة

تعمل الشيكات الالكترونية على التخلص من مشكلة الشيكات المرتدة والمؤجلة، فمن المعروف لجوء التجار في التعامل فيما بينهم إلى استخدام الشيكات المؤجلة ثمنا لبضائع من تاجر مورد وذلك حتى يمنح التاجر المشتري نفسه فرصة لبيع البضاعة و جمع ثمنها من اجر الدفع إلى التاجر المورد فيما بعد ثمن الشيك المؤجل عن طريق توفير الرصيد لدى البنك قبل تاريخ الاستحقاق.

وفي بعض الحالات يتفاجيء التاجر المورد بارتداد الشيك المؤجل وعدم الوفاء به من قبل البنك المسحوب عليه لعدم وجود رصيد. وقد حاول البعض إيجاد حل لمشكلة هذه الشيكات عن طريق المطالبة بتشديد العقوبة على المتهمين بجريمة إعطاء شيك دون رصيد، أو عن طريق إضافة المزيد من الشروط لفتح حساب الشيكات. إلا أن هذه الحلول المقترحة لم تجد صدى كبير إما لأنها لم تحل المشكلة من جذورها وإما لأنها زادت الأعباء والأشغال على السلطة القضائية والتنفيذية أو لأنها عرضت الاقتصاد لخطر الخمول والكساد بسبب الشروط الكثيرة والصعبة المفروضة لقبول فتح

حساب بنكي.⁽¹⁰⁾ وقد يساعد كثيرا في حل هذه الأزمة للشيكات المرتدة وجود الشيك الالكتروني الممغنط والذي يتطلب توافر رصيد ببنك المسحوب عليه في رصيد الساحب يكفي لقيمة الشيكات الممنوحة له حيث لديه رصيد معين لا يجوز له تجاوز سقفه كبق سبق وبيننا بالإضافة إلى أنها أحيانا تتضمن بيان على وجهها يبين قيمة الحد الأقصى لرصيد الساحب وبالتالي ينبه المستفيد تلقائيا بمدى رصيد الساحب الذي لا يجوز له السحب أكثر منه.⁽¹¹⁾ وبالتالي تتحقق مصداقية في التعاملات الالكترونية ويتحقق استقرار في المعاملات

بين الأفراد.⁽¹²⁾ كما أن الشيك الالكتروني يعمل بشكل كبير على التقليل من حوادث الاحتيال وتزوير الشيكات التي تهدد النظام المالي وتعرقله حول العالم والتقليل من تكاليف ضبطها ومنع تكرارها.⁽¹³⁾

2- التقليل من عمليات غسيل الأموال

تزايد حجم التجارة الالكترونية حول العالم إلى زيادة حجم جرائم غسيل الأموال، والتي يتم من خلالها تحويل الأموال المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية إلى أموال تتمتع بمصدر قانوني سليم عن طريق طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال و غسلها وضخها عبر قنوات في الدورة الاقتصادية المشروعة خلف نسيج جديد للصفقات النقدية بإيداعات بنكية أو شراء أوراق أو حوالات بنكية وشيكات سياحية، واستخدام خدمات الأنشطة التجارية والمالية.⁽¹⁴⁾ وقد تمت صياغة العديد من التشريعات لمواجهة هذه الظاهرة نظرا للآثار السلبية التي تخلفها على الاقتصاد الوطني والعالمي بالإضافة إلى ما تحدثه من زعزعة للثقة في المؤسسات المالية. وعلى الرغم من ذلك بقيت هذه العمليات مستمرة لصعوبة كشفها ولم يكن للأنظمة القانونية الأثر الكبير عليها.

أما إذا قلنا بنظام الشيك الالكتروني كوسيلة للحد أو على الأقل التقليل من عمليات غسيل الأموال نجد ما يلي: في كل عمليات الشيكات الالكترونية التي تتم على مستوى البنوك المختلفة هناك جهاز مركزي للشيك الالكتروني موجود في البنك المركزي، مزودا بمعلومات عن الأفراد والمؤسسات والشركات المحظور التعامل معها لنشاطاتها غير القانونية، ويتمثل العمل الأساسي لهذا الجهاز في مراقبة عمليات صرف الشيكات الالكترونية على مستوى جميع البنوك التي تتعامل في تلك الدولة وحتى خارجها، وإذا تجاوزت قيمة الشيك التي تم تحويلها من رصيد إلى آخر حد معين يحدده البنك المركزي، سيقوم الجهاز بإرسال إشعار إلى البنك المركزي برقم العملية و تاريخها، ثم يرسل إشعارا إلى الجهاز القارئ يفيد ان هناك رسيدا ولكن لا يمكن صرف مبلغه لدواعي أمنية.⁽¹⁵⁾ أما إذا كان الشيك الالكتروني مباشر على الإنترنت فانه يرسل إشعار إلى الحامل بعدم إمكان قيد مبلغ الشيك في حساب الحامل لدواعي أمنية كذلك وعلى المعني الاتصال بالبنك.

3- تحقيق أرباح للبنوك

يمثل نظام الشيكات الالكترونية في حد ذاته إشهارا للبنك المتعامل به، مما يعمل على زيادة عملائه سواء كانوا تجارا أو أفرادا عاديين وبالتالي

زيادة ائتمان البنك. بالإضافة إلى ضمان زبائن البنك قبول التجار لشيكاتهم الالكترونية كوسيلة لتسوية معاملاتهم المالية معهم.

كما أن قيام أصحاب المحلات التجارية بفتح حسابات لدى البنوك على اعتبار أنها ملزمة على ذلك لإتمام معاملاتها المالية مع عملائها يؤدي إلى زيادة السيولة لدى البنوك إذ لا تخرج الأموال منها حتى ترجع إليها كوديعة.⁽¹⁶⁾

4- انخفاض تكاليف العمل بال شيكات الالكترونية

من وجهة نظر المؤسسات المالية الشيك الالكتروني يمتاز عن نظيره التقليدي بقلة التكلفة حيث تبلغ تكلفة معالجة الشيك الالكتروني لدى شبكة مركز التسوية ACH ما يتراوح بين 25 و 35 سنتا بالمقارنة مع تكلفة الشيك الورقي واليت تتراوح تكلفتها بين 1 دولار و 1 ونصف دولار.⁽¹⁷⁾

فبعد إن كان البنك يقوم بتخصيص أموال كبيرة لمعالجة الشيكات التقليدية وتسويتها أصبح الآن بإمكانه القيام بكافة الخدمات المتعلقة بال شيكات على الانترنت دون الحاجة الى تكاليف كثيرة.

5- سهولة استخدام الشيكات الالكترونية

بالإضافة إلى السرعة في انجاز المعاملات المالية للأفراد تمتاز الشيكات الالكترونية بسهولة استخدامها و بساطة إجراءاتها بالنسبة للمتعاملين بها سواء بنوكا أو أفرادا. حيث يكفي بالنسبة للشيك المباشر على الانترنت إنشاء شيك على جهاز الحاسوب وإرساله عبر البريد الالكتروني إلى المستفيد ليرسله بدوره بعد التوقيع عليه إلى البنك لقيده قيمته في حسابه. أما بالنسبة للشيك الالكتروني المغنط فيكفي تمريره في الجهاز القارئ لصرفه بعد تعبئة بياناته. فتختصر الشيكات الالكترونية بالتالي الوقت والجهد وتناسب مع عالمية التجارة الالكترونية حيث يتم تداولها عبر الانترنت من أي مكان إلى آخر مكان في العالم.

6- بعث الثقة في المتعاملين بال شيكات

إن العمل بال شيكات الالكترونية يعزز الثقة بين المتعاملين من خلال تضمين الشيكات الالكترونية البيانات الأساسية التي تبعث على الاطمئنان لدى المتعاملين ذلك أن البنك يقوم بالتحقق من البيانات المدونة في الشيك وبعد التأكد منها يقوم بعملية المقاصة. بالإضافة إلى إمكانية وجود رصيد قائم وكاف للوفاء بقيمة الشيك هي إمكانية مؤكدة مئة بالمئة في الشيك الالكتروني المغنط.

فالنظام الاقتصادي يحافظ على مرونته عندما تقوم المعاملات المالية على السرعة والفعالية والثقة المتبادلة بين المتعاملين من جهة وبينهم وبين النظام المالي القائم من جهة أخرى، أما إذا اعتل عنصر السرعة أو الثقة

أصبحت أمانة التعامل المالي مهددة مزعزعة وباتت العمليات المالية بطيئة عسيرة فان الاقتصاد بأكمله سيعاني وستكون العواقب وخيمة. (18)

7- يشمل الشبك الإلكتروني كافة المعاملات المالية للأفراد

يستخدم الشبك الإلكتروني لتسوية كافة المعاملات المالية للأفراد دون استثناء. فهو يصلح لأداء كافة الخدمات المالية على اعتبار انه يحل محل النقود في الوفاء بالمعاملات المالية. فهو يشمل البيع والشراء و كافة الخدمات المالية. فهو وسيلة سريعة وفعالة في إبرام كافة أنواع الصفقات. عيوب نظام الشبكات الإلكترونية

- استخدام الشبكات الإلكترونية بحاجة إلى أنظمة معلوماتية متطورة، وذات تقنية عالية لدى المتعاملين بها و هو ما يصعب توافره لدى كل الدول ومنها الجزائر.
 - ارتفاع تكاليف العمل بالشبكات الإلكترونية لحاجتها إلى إنشاء قنوات اتصال خاصة بالإضافة، إلى أن تكلفة استخدام الشبك الإلكتروني الممغنط باهظة إذا ما تمت مقارنتها بالشبك الإلكتروني المباشر على الانترنت، وذلك لحاجة البنوك بالإضافة إلى نقاط البيع في المحلات التجارية المختلفة إلى وجود أجهزة و أنظمة خاصة حتى يكون هذا الشبك وسيلة دفع تحل محل النقود.
 - الدفع عن طريق هذه الشبكات يحتاج إلى وجود البنوك الإلكترونية، وهو ما تقتقر له غالب الدول.
 - قد يستطيع المبرمجون المحترفون اختراق المعلومات وإضافة قيم وهمية لحساب الشبك الإلكتروني.
 - العلاقة التي تقوم بين البنك والعميل مصدر الشبك الإلكتروني أو المستفيد منه ما هي إلا بيانات الكترونية يتم تبادلها دون ان يكون هناك مجال أحيانا للتأكد من صحتها أو من شخصية ذلك العميل الذي قد يقوم بتقديم بيانات مغلوطة لغرض النصب والاحتيال. وهذا إذا تحدثنا عن الشبك الإلكتروني المباشر على الانترنت.
- مقومات نجاح هذا النظام
- من أهم مقومات نجاح هذا النظام كثر المتعاملين به، فكلما ازداد عدد المتعاملين أكثر كلما كانت هناك فرصة اكبر لنجاحه واستمراره (19)، حيث تتمكن المؤسسات التي تتبنى الشبك الإلكتروني كوسيلة من

- وسائل الدفع من تغطية تكاليف العمل به بازدياد عدد المتعاملين به لديها.
- يجب أن تكون هناك دقة في اختيار المتعاملين بهذا النظام حتى لا تحصل حوادث تؤدي إلى زعزعة الثقة في التعامل به. وذلك بالتأكد من سمعتهم و مدى ائتمانهم⁽²⁰⁾.
- محاولة البنوك القديمة تطوير أجهزتها وتحديثها بحيث يمكنها ان تقدم أفضل خدمة لعملائها فسعي البنوك التي تعمل وفقا للأنظمة التقليدية إلى تطوير عمل أجهزتها وهيئاتها المختلفة واعتماد الأسس التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي.
- الشيك الالكتروني نظام جديد في البيئة البنكية التجارية الجزائرية. يمكن أن يشارك في تطويرها ازدهار التجارة الالكترونية فيها وانتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي يجب وضع نظام قانوني خاص بالشيك الالكتروني بالاستعانة بخبراء اقتصاديين بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرة التي تكون موجودة لدى الدول التي سبق لها وكانت السبابة في استخدام هذه التقنية.
- تطوير البنك لوسائل تسوية المدفوعات وخاصة المقاصة الالكترونية المتعلقة بالشيكات الالكترونية.

الخاتمة

الشيك من أهم الأوراق التجارية التي استفادت من تطور تقنية المعلومات وتكنولوجيا الدفع الحديثة، حيث أنتج لنا ما يسمى بالشيك الالكتروني الذي يخضع للمعالجة الالكترونية للبيانات سواء كانت كلية أو جزئية. ويعد الشيك الالكتروني من أهم وسائل الدفع الحديثة كونه يسهل العمل البنكي بشكل عام، ويساعد الأفراد على تسوية معاملاتهم المالية بشكل خاص. فقد لجأت العديد من البنوك إلى إصدار شيكات إلكترونية لاستخدامها في إتمام عمليات الأداء الإلكتروني بين أطراف المعاملات التجارية، وذلك بعد فتح حسابات لأطراف هاته المعاملات وتزويدها بما يلزم للوفاء بموجب هذه التقنية التي أصبحت تحل محل النقود بشكل يبرأ ذمة المتعاملين بها. ويتطلب استخدام هذه التقنية مجموعة من الشروط القانونية التي أرجعنا فيها المشرع الجزائري إلى القواعد العامة للأوراق التجارية مع أن للشيك الالكتروني طبيعة قانونية خاصة تميزه عن الشيك التقليدي. سواء من حيث فتح الحساب الخاص بالشيكات الالكترونية أو من حيث استخدامها في الوفاء.

قائمة المراجع

- 1- ناهد فتحي الحموري، الأوراق التجارية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 2- موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 10-12 ماي 2003. المجلد الأول.
- 3- نبيل صلاح العربي، الشيك الإلكتروني والنقد الرقمي، بحث منشور في مؤتمر الأعمال الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.
- 4- مصطفى كمال طه، نور وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامي، الإسكندرية، 2007.
- 5- بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 6- محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الثاني، دار الثقافة، عمان، 2011.
- 8- نصير صابر لفظة الجبوري، النظام القانوني للصك الإلكتروني، الموقع الإلكتروني: <http://www.eastlaws.com>.

التهميش

- 1- ناهد فتحي الحموري، الأوراق التجارية الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 183.
- 2- موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 10-12 ماي 2003. المجلد الأول، ص 84.
- 3- نبيل صلاح العربي، الشيك الإلكتروني والنقد الرقمي، بحث منشور في مؤتمر الأعمال الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.
- 4- مصطفى كمال طه، نور وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامي، الإسكندرية، 2007، ص 350.
- 5- بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 90.
- 6- محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الثاني، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 216.
- 7- ناهد فتحي الحموري، المرجع السابق، ص 190.
- 8- نصير صابر لفظة الجبوري، النظام القانوني للصك الإلكتروني، الموقع الإلكتروني: <http://www.eastlaws.com>، ص 5.
- 9- نصير صابر لفظة الجبوري، المرجع السابق، ص 12.
- 10- موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، المرجع السابق، ص 84.
- 11- نصير صابر لفظة الجبوري، المرجع السابق، ص 16.
- 12- المرجع نفسه، ص 17.
- 13- موسى عيسى العامري، المرجع السابق، ص 85.
- 14- المرجع نفسه، ص 18.
- 15- نصير صابر لفظة الجبوري، المرجع السابق، ص 18.
- 16- المرجع نفسه، ص 18.
- 17- ناهد فتحي الحموري، المرجع السابق، ص 18.
- 18- موسى عيسى العامري، المرجع السابق، ص 84.
- 19- نصير صابر لفظة الجبوري، المرجع السابق، ص 13.
- 20- موسى عيسى العامري، المرجع السابق، ص 84.